

مع تلك الناجمة عن الاوضاع الاقتصادية ، فتصاعدت الدعوات الى ضرورة اجراء انتخابات جديدة ، قبل الموعد المحدد قانونياً لذلك (وهو حالياً منتصف تشرين الثاني ١٩٨١) ، لاختيار حكومة جديدة قد تكون اوفر حظاً من الحالية في مجاببتها للمشاكل التي تواجه اسرائيل .

وتلقى الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل تأييداً متزايداً منذ بضعة أشهر . وكان أول من تبناها حزب المعارضة الرئيسي ، المعراخ ، ثم راحت هذه الكتلة أو تلك تعلن أيضاً تأييدها . وأخيراً انضم الى المطالبين بتقديم موعد الانتخابات وزير الدفاع الاسرائيلي نفسه ، عيزروايزمن في خطوة أعتبرت نوعاً من نزع ثقة الوزير بحكومته ، وأثارت لدى العديدين تكهنات بقرب موعد سقوطها . وجاءت تصريحات وايزمن هذه مع اختتام محادثات كارتر - السادات ، ثم كارتر - بيغن حول الحكم الذاتي ، خلال نيسان الماضي ، والتي يبدو انها لم تسفر عن تقدم يذكر ، ثم تبعها الاعلان عن دعوة الرئيس الاميركي لزعيم المعارضة الاسرائيلية شمعون بيرس لمقابلته . وفسرت هذه التحركات بأنها محاولات من قبل الادارة الاميركية للاسراع في اسقاط حكومة بيغن . ويبدو ، استناداً الى معطيات مختلفة ، ان أيدي الاميركيين (والمصريين) ليست بعيدة عن ذلك .

ومحاولات اسقاط حكومة بيغن ، على كل حال ، ومهما كانت القوى المشاركة فيها ، ليست بسيطة بالمدى الذي تبدو فيه وكأنها كذلك . فعدم رضا وزير الدفاع وايزمن عن حكومته قد « يزول » ، بشكل أو بآخر ، أو قد ينتهي بخروجه ، أو اخراجه منها ، واختفاء معارضته كفقاعة صابون ، كما حدث لدايان قبله ، خصوصاً ان للرجل « اسبقيات » في هذا المجال : ان كان قد أعلن « يأسه » من نشاط الحكومات التي اشترك فيها في اكثر من مناسبة ، وحياناً « اعتزل » العمل السياسي لفترة ما ، ثم عاد اليه بخفي حنين . كما ان تقديم موعد الانتخابات يقتضي موافقة من قبل الكنيست على قانون خاص بذلك . وليس من السهل ان توافق الاكثرية في الكنيست ، التي لا تزال تؤيد الحكومة ، على قانون كهذا ، ولو تم ذلك من قبيل سعي احزاب الائتلاف الى الاحتفاظ بالسلطة لاطول فترة ممكنة ، لادراكها ان انتخابات جديدة قد تضعف قوتها في الكنيست القادم ، أو قد تؤدي الى « اختفاء » بعضها أو ، على الاقل ، اقصائها عن الحكم .

وعلى كل حال ، وكائنة ما كانت إمكانات اجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل ، يتضح أكثر فأكثر أن رياح التغيير الانتخابي - السياسي هناك تميل لصالح التجمع العمالي المعارض . وتكاد اكثرية المراقبين تجمع على ان « العمال » هم الذين سيفوزون في الانتخابات المقبلة ، والتساؤل يدور فقط حول تلك النسبة من الاصوات التي سيحصلون عليها ، وهل ستمكنهم من تشكيل حكومة لوحدهم ، ان حصلوا على اكثرية مطلقة ، أم أنهم سيضطرون الى تشكيل ائتلاف مع احزاب أخرى . وفيما يتعلق بالائتلافات ، يشير البعض الى امكانية قيام ائتلاف من نوع جديد ، بين حزب العمل وحزب من قوى الوسط، قد يشكل من بقايا الحركة الديمقراطية للتغيير واكثرية حزب الأحرار ، التي قد تنشق عن الليكود ، اذا استمر الخلاف بين الأحرار وحيروت (وكان مثل هذا الائتلاف قد قاد الحركة الصهيونية ، ثم اسرائيل ، منذ منتصف الثلاثينات وحتى مطلع الستينات) . واذا حدث ذلك ، قد لا تكون هنالك حاجة لاشراك المتدينين في الحكم ، وبالتالي يمكن الاستغناء عن تصلبهم و« نرفزاتهم » ، بحيث يسود الانسجام ، الى حد